بدء اجتماعات وكلاء وزارات الداخلية بدول مجلس التعاون

العمر: الصيغة النهائية للاتفاقية الأمنية في دول الخليج على رأس أولوياتنا

- سنرفع مشروع الاتفاقية لوزراء الداخلية في اجتماعهم المقبل
- الاجتماع يأتي في وقت يستدعي توحيد السياسات والخطط والنظم التنفيذية
- ماتشهده المنطقة من تداعيات وآثار سلبية يلقي بظلاله على الأمن الوطني
- علينا سرعة التحرك واتخاذ التدابير الوقائية اللازمة لمواجهة جميع المخاطر

غازي العمر

الرياض – «كونا»: بدأت امس اعمال اجتماع وكلاء وزارات الداخلية بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية بمشاركة وكيل وزارة الداخلية الكويتي الفريق غازي العمر.

واكد وكيل وزارة الداخلية السعودي الدكتور احمد السالم في كلمته التي وجهها لدى افتتاح اعمال الاجتماع امس والذي يأتي تحضيرا للاجتماع الـ31 لوزراء الداخلية بدول المجلس الذي سيعقد يوم الاثنين المقبل اهمية اجتماع وكلاء وزارات الداخلية بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربي بما يحويه جدول الاعمال.

وهنأ الدكتور السالم وزير الداخلية الجديد الامير محمد بن نايف بن عبدالعزيز وما يتمتع به من كفاءة وثقة نال على اثرها ثقة خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز.

واشاد بامكانيات الامير محمد بن نايف وما يملكه من كفاءة عالية ومهارة فائقة في مواجهة التحديات والازمات الامنية والنجاحات المتتالية التي حققها في مواجهة الجريمة بكافة اشكالها وانواعها لا سيما الارهاب.

ولفت الدكتور السالم الى ان الامير محمد بن نايف قد اصبح مرجعا دوليا في مجال مكافحة الارهاب متمنيا له العون والسداد والتوفيق في مهام عمله الجديد.

كما اشاد بدور سلفه الامير احمد بن عبدالعزيز على مدار اربعة عقود خلال عمله نائبا لوزير الداخلية ووزيرا للداخلية واستذكر دور ولي العهد نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الداخلية المغفور له الامير نايف بن عبدالعزيز رحمه الله في انشاء المنظومة الامنية في المملكة.

من جانبه اكد الامين العام المساعد للشؤون الامنية بالامانة العامة للمجلس العقيد هزاع الهاجري ان الامانة العامة قد اعدت مشروع جدول اعمال الاجتماع التي يحتوي على متابعة تنفيذ قرارات وزراء الداخلية في اجتماعهم الـ30 الذي عقد في ابوظبي العام الماضي وكذلك متابعة قراراتهم في لقائهم التشاوري الذي عقد بالرياض في شهر مايو الماضي.

واضاف ان الامانة العامة «قطاع الشؤون الامنية» رغبة منها في تسهيل اعمال الاجتماع قامت باعداد تقرير شامل يحوي اهم التوصيات التي رفعها المختصون في اللجان الامنية التي عقدت هذا العام لاستعراضها ومناقشتها ورفع ما تروته مناسبا بشأنها لاجتماع وزراء الداخلية.

من جانبه قال وكيل وزارة الداخلية الفريق غازي العمر: ان وكلاء وزارات الداخلية بمجلس التعاون لدول الخليج العربية ناقشوا الصياغة النهائية لمشروع الاتفاقية الامنية لدول المجلس لرفعها لوزراء الداخلية في اجتماعهم المقبل.

جاء ذلك في تصريح للفريق العمر امس «كونا» على هامش مشاركته في اجتماع وكلاء وزارات الداخلية بمجلس التعاون لدول الخليج العربية الذي يسلم يومين تحضيرا للاجتماع الـ31 لوزراء الداخلية بدول المجلس الذي سيعقد غدا الاثنين.

واعرب عن سعادته لحضور هذا الاجتماع المهم الذي يأتي في وقت يستدعي توحيد السياسات والخطط والنظم التنفيذية لاجهزة الامن بدول المجلس للتعامل مع الاحداث والمتغيرات التي تشهدها المنطقة وما تشهده من تداعيات واثار سلبية تلقي بظلالها على الامن الوطني لدول المجلس مما يتطلب سرعة التحرك الفاعل من خلال دعم الوسائل واتخاذ التدابير الوقائية اللازمة لمواجهة كافة المخاطر المحتملة التي من الممكن ان تهدد امن وسلامة واستقرار دولنا.

ودعا الى التوصل الى آليات تنسيق جديدة للمتابعة وسرعة التحرك لمواكبة الاحداث والمستجدات الامنية الطارئة التي تشهدها دول المجلس في اطار توحيد السياسات وخطط العمل المشترك من خلال تبادل المعلومات والبيانات وتقريب وجهات النظر حول مدى تاثير هذه الاحداث على الامن الوطني لدول المجلس والاجراءات المناسبة للتعامل معها.

ووجه الفريق العمر التهنئة للامير محمد بن نايف بمناسبة تعيينه وزيرا للداخلية في المملكة العربية السعودية.

كما وجه الفريق العمر الشكر والتقدير للمملكة العربية السعودية لاستضافة اعمال هذا الاجتماع الهام والحيوي مشيدا بجهود وكيل وزارة الداخلية السعودي الدكتور احمد بن محمد السالم لرئاسته وإدارته المتميزة لأعمال الاجتماع كما وجه الشكر للامين العام المساعد للشؤون الامنية وجميع العاملين بالامانة العامة على ما بذلوه من جهد طيب في الاعداد والتحضير لهذا الاجتماع.

وناقش الوكلاء في اجتماعهم ربط وزارات الداخلية بشبكة الاتصالات المؤمنة فيما بينهم والموضوعات المدرجة على جدول اعمال الاجتماع واتخذوا بشأنها التوصيات تمهيدا لرفعها للاجتماع الـ31 لوزراء داخلية دول المجلس المزمع انعقاده في الرياض في الفترة من 12 – 14 نوفمبر الجاري.

كما بحث الوكلاء اجتماعات اللجان الامنية التي عقدت على مدى عام كامل لرفعها الى وزراء الداخلية.

ويرافق الفريق العمر وفد مكون من اللواء الدكتور عبدالله نواف العنزي واللواء عصام سالم النهام والعميد اسعد عبدالرحمن الرويح والعميد منصور محمود العوضي والعقيد عادل احمد الحشاش وخالد محمد الثليث والرائدان مشعل مناحي الديحاني وناصر عبد بوصليب.

وكان وكيل وزارة الداخلية الفريق غازي العمر والوفد المرافق له قد وصل الرياض يوم امس وكان في استقبالهم وكيل وزارة الداخلية السعودي الدكتور احمد السالم وعدد من القيادات الامنية بوزارة الداخلية السعودية وعدد من اعضاء سفارة دولة الكويت بالرياض.

بسبب ازدياد الأخطار من التسربات

الزياني:دول التعاون تعمل على إنشاء مركز خليجي لرصد الإشعاعات النووية

- من حق أي دولة من دول المنطقة استخدام الطاقة النووية للأغراض السلمية
- حريصون كل الحرص على حماية أمن واستقرار منطقة الخليج

عبداللطيف الزياني

الرياض – «كونا»: اكد الامين العام لمجلس التعاون لدول الخليج العربية الدكتور عبداللطيف الزياني امس ان دول المجلس تعمل على استكمال خططها لإنشاء مركز خليجي لرصد الاشعاع وذلك بسبب ازدياد الأخطار من الإشعاعات النووية.

وشدد الزياني في كلمة امام الندوة الاقليمية السنوية الثالثة لمكافحة اسلحة الدمار الشامل التي نظمتها وزارة الدفاع السعودية امس على ايمان دول الخليج العربية بان تكون منطقة الخليج والشرق الأوسط خالية من جميع الأسلحة النووية وغيرها من اسلحة الدمار الشامل.

واكد ان من حق اي دولة من دول المنطقة استخدام الطاقة النووية للأغراض السلمية وفقا لمعايير الوكالة الدولية للطاقة الذرية وتحت إشرافها.

وقال إن دول مجلس التعاون حريصة على الحفاظ على امن واستقرار منطقة الخليج العربي وتعمل جاهدة من اجل تحقيق هذا الهدف مشيرا الى إن دول المجلس تواجه عدة تحديات محلية واقليمية ودولية وهي تعتبر تلك التحديات فرصا لتعزيز التعاون فيما بينها وبين الدول والتكتلات الإقليمية والدولية.

ولفت الزياني الى إن دول المجلس تسعى إلى تحقيق خمسة أهداف استراتيجية رئيسية هي تحصين دول المجلس ضد كافة التهديدات الإقليمية والدولية وتحقيق النمو الاقتصادي وزيادته والحفاظ على مستوى مرتفع من التنمية البشرية وتحسين إدارة الأزمات والطوارئ وتعزيز مكانة مجلس التعاون إقليميا ودوليا.

واشار الى ان دول المجلس تسعى إلى ايجاد مصادر بديلة للطاقة من بينها اللجوء إلى الطاقة النووية السلمية الذي بدأت تفكر فيه بعض دول المجلس مشيرا الى ان امن المفاعلات النووية والتكنولوجيا المستخدمة فيها يتطلب تفكيرا جديا.

وقال ان دول المجلس تعطي الأولوية للقوة وتعزيز قدراتها المشتركة مثل قوة درع الجزيرة وإنشاء مركز تنسيق بحري إقليمي والعمل من اجل إنشاء نظام دفاعي جوي صاروخي إقليمي متكامل وضمان القدرة على الرد المشترك على التهديدات الكيماوية والاشعاعية والبيولوجية.

واضاف إن دول مجلس التعاون تعتبر أي تهديد باستعمال القوة ضد أي دولة من دول المجلس بمثابة عدوان على جميع الدول وهي ترفض التحكم الدولي والإقليمي او الهيمنة على الخليج العربي لاننا نرفض التدخل في شؤوننا الداخلية.

نائب رئيس الوزراء البحريني استقبل سفير الكويت في المنامة

الشيخ علي بن خليفة مستقبلا السفير عزام الصباح

اكد نائب رئيس مجلس وزراء مملكة البحرين الشيخ علي بن خليفة آل خليفة على عمق العلاقات الاخوية الطيبة التي تربط مملكة البحرين مع دولة الكويت.

وقال الشيخ علي خلال استقباله سفير دولة الكويت لدى مملكة البحرين الشيخ عزام مبارك الصباح ان العلاقات الثنائية بين البلدين الشقيقين تشهد على الدوام تطورا ونماء في شتى المجالات.

من جانبه اكد السفير عزام الصباح على الروابط المشتركة بين البلدين وتاريخها المشترك الذي يصون العلاقات الثنائية بما يرضي طموح شعبي البلدين الشقيقين.

محافظ الأحمدي يطمئن على الترتيبات الفنية لمعالجة حقل الروضتين

اطمأن محافظ الأحمدي الشيخ الدكتور ابراهيم الدعيج أمس على الترتيبات الفنية لمعالجة حقل الروضتين. جاء ذلك خلال استقبال المحافظ في مكتبه في ديوان عام المحافظة كل من رئيس مجلس الإدارة العضو المنتدب لشركة نفط الكويت المهندس سامي الرشيد ونائب العضو المنتدب للاستكشاف وتطوير الإنتاج في الشركة خالد السميطي. واستمع الشيخ ابراهيم الدعيج منهما لشرح واف لما آلت إليه الأوضاع في حقل الروضتين واطمأن على سلامة الإجراءات المعتمدة لمعالجة البئر المشتعلة في الحقل كما اطلع على الترتيبات الجارية مع الجهات الفنية لاحتواء المشكلة.

محافظ الأحمدي مستقبلا الرشيد والسميطي

بدء اجتماع رؤساء دواوين المراقبة والمحاسبة في دول مجلس التعاون الخليجي

الرياض – «كونا»: بدأ رؤساء دواوين المراقبة والمحاسبة في دول مجلس التعاون الخليجي اجتماعهم الـ11 أمس برئاسة رئيس ديوان المراقبة العامة السعودي أسامة جعفر فقيه وبمشاركة رئيس ديوان المحاسبة الكويتي عبدالعزيز العدساني.

وقال رئيس ديوان المراقبة العامة السعودي أسامة فقيه في كلمة الافتتاح: ان النهوض بالمهام والمسؤوليات المنوطة بأجهزة الرقابة والمحاسبة في دول المجلس بجدية وموضوعية وكفاءة يتطلب تبني أفضل وأحدث الأساليب العلمية والممارسات المهنية في العمل الرقابي من خلال مواكبة المستجدات في حقول المراجعة المالية ورقابة الالتزام وجودة الأداء.

ولفت الى أن دور دواوين المراقبة والمحاسبة يتجاوز المفهوم الضيق للرقابة المالية اللاحقة ورصد الأخطاء والمخالفات إلى تحقيق مفهوم الرقابة وترسيخ مبادئ الشفافية والإفصاح والمساءلة والإسهام في تطوير وتحديث الأنظمة المالية والمحاسبية واقتراح الحلول العملية لما يتكشف من مخالفات وتقديم التوصيات العملية الرامية إلى رفع كفاءة الأداء وتحقيق الانضباط المالي والإداري.

وأكد فقيه أن دور أجهزة الرقابة والمحاسبة زاد في ظل تنامي حجم الإنفاق العام في دول المجلس بمعدلات غير مسبوقة لتلبية متطلبات مسيرة التنمية الشاملة التي تعيشها منطقتنا.

وشدد على اهمية توثيق التعاون والتنسيق مع الأجهزة الوطنية المختصة بحماية النزاهة ومكافحة الفساد بمختلف صوره لضمان الاستخدام الرشيد للموارد المالية والاقتصادية والطبيعية المتاحة لزيادة مردودها على اقتصادنا الوطني ككل وتحقيق رفاهية المواطن الخليجي اينما وجد.

واشار الى ان اهتمام المنظمة الدولية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة «انتوساي» والمجموعات الإقليمية المنبثقة عنها بتطوير وسائل وآليات إحكام الرقابة على الأموال والموارد العامة وسعيها الدائم لوضع المعايير المهنية للمراجعة المالية ورقابة الالتزام وتبني معايير ومؤشرات قياس جودة الأداء ينطلق من أن وفرة الموارد المالية قد لاتسهم بالضرورة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة ما لم تكن هناك إدارة كفوءة ورشيدة لهذه الموارد بمختلف أشكالها.

من جهته نوه الأمين العام المساعد للشؤون الاقتصادية في مجلس التعاون عبدالله بن جمعة الشبلي في كلمته خلال الاجتماع باهمية الدور الذي تقوم به أجهزة دواوين الرقابة والمحاسبة في دول المجلس بوصفها صمام أمان لأموال ومقدرات شعوب دول المجلس مبينا أن زيادة هذا الدور تتطلب تعاونا وتنسيقا مشتركا وإعدادا للآليات اللازمة لتطبيق الرقابة المطلوبة.

واوضح أن الاجتماع يعقد في إطار دعم العمل الرقابي المشترك تأكيدا على ما تم إنجازه في مجال العمل الخليجي ومن بينها إصدار أدلة مشتركة في العمل الرقابي ومسابقة مجلس التعاون للبحوث والدراسات في مجال الرقابة والمحاسبة وعقد برامج تدريبية سنوية متخصصة.

ويبحث الاجتماع سبل تعزيز التعاون وتبادل الخبرات في مجالات المحاسبة والمراجعة المالية والرقابة على الأداء بين دواوين المراقبة والمحاسبة بدول مجلس التعاون والمواضيع المدرجة في جدول أعمال الاجتماع.

كما تناول الاجتماع تقرير الأمانة العامة لمجلس التعاون واطلع على نتائج أعمال لجنة الوكلاء في اجتماعيهما الـ14 و15 واعتماد التوصيات المعروضة ومن بينها مشاركة الدواوين في مراجعة حسابات الأمانة العامة والوحدات التابعة لها ورفع قيمة جوائز المسابقة وتعديل اللائحة وفق ذلك واعتماد طباعة بعض أدلة الرقابة وهي دليل الرقابة على الخصخصة ودليل الرقابة على تقنية المعلومات.

البدر يستقبل رئيس اتحاد الصناعات في ألبانيا

سراييفو – «كونا»: التقى سفير دولة الكويت لدى جمهورية ألبانيا نجيب عبدالرحمن البدر بمقر السفارة في العاصمة تيرانا برئيس اتحاد الصناعات في البانيا جيرج بوجوكو.

وقال السفير البدر في تصريح لـ«كونا» بانه بحث تعزيز التعاون الاقتصادي والاستثماري المشترك بين دولة الكويت وجمهورية البانيا.

واضاف انه استمع خلال اللقاء الى طبيعة عمل الاتحاد والمساعدة التي يقدمها للمستثمرين المحتملين في مشاريعهم الاستثمارية التي من شأنها تطوير التنمية وتعزيز التواصل والروابط بين المستثمرين والحكومة الالبانية.

من جانبه أعرب رئيس اتحاد الصناعات عن تطلع بلاده الى تعزيز التواجد الاستثماري الكويتي في البانيا مؤكدا الاستعداد على تهيئة المناخ المناسب والترحيب بالمستثمرين الكويتيين في البانيا في عدد من القطاعات المتعددة النفطية والصناعية والزراعية والسياحية وغيرها وبشكل يعزز فرص الاستثمار للقطاع الخاص.

بحضور عدد من طلبة وأساتذة المدرسة العليا للقضاء

المستشار الخلف يحاضر في الجزائر حول النظام القضائي الكويتي وتطوره التاريخي

الجزائر – «كونا»: نظمت المدرسة العليا للقضاء الجزائرية يوما دراسيا حول «النظام القضائي الكويتي وتطوره التاريخي» حضره عدد من الطلبة والقضاة الجزائريين فضلا عن مسؤولي المدرسة.

واطلع الحضور على التجربة الكويتية في مجال القضاء عبر محاضرات شارك فيها وفد قضائي كويتي برئاسة نائب مدير التدريب التاسيسي بمعهد الكويت للدراسات القضائية والقانونية ومستشار محكمة الاستئناف محمد ابراهيم الخلف.

وتناولت المحاضرة التي القاها الخلف مسيرة تطور التشريعات الكويتية منذ عام 1959 الى يومنا هذا سواء القوانين المنظمة النيابية العامة والمحاكم بكافة تخصصاتها والمحكمة الدستورية واختصاص كل دائرة من الدوائر ودرجات التقاضي وكذلك القوانين والتشريعات التي تقوم المحاكم بتطبيقاتها على المنازعات التي تعرض امامها بمختلف انواعها واشكالها.

وتطرق الخلف الى كيفية عمل المعهد الكويتي للدراسات القضائية واعداد باحثين قانونيين للعمل في النيابة العامة وتدريبهم سواء من الناحية القانونية او اللغوية وايضا تثقيفهم قضائيا عن طريق مواد قيم وتقاليد القضاء والواجبات الملقاة على عاتق القاضي سواء في عمله اليومي او ممارسة حياته العامة.

واشار الى ان المعهد يتولى مهام الدراسات التدريبية عن طريق قطاع التدريب المستمر بالتواصل مع القضاة سواء بمناقشة المشاكل والعقبات التي تواجههم اثناء تادية اعمالهم موضحا ان عمل المعهد الكويتي لا يقتصر فقط على اعداد رجال القضاء والرقي بمستواهم وانما ايضا ترسيخ الثقافة القانونية بين افراد المجتمع.

الخلف في لقطة مع مسؤولي المدرسة العليا للقضاء الجزائرية

وتال تواجد الوفد القضائي الكويتي وتبادل الفكر القضائي والقانوني والاطلاع على التجربة الكويتية عن قرب استحسان طلبة المدرسة الوطنية للقضاء الجزائرية التي استفادت مكتبتها ايضا من الاصدارات الاخيرة للمعهد الكويتي للدراسات القضائية والقانونية.